

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المشارك .. اختي المشاركة
بعد التحية

يهدف الباحث من هذا الاستبيان إلى التعرف على أثر القيم الادارية للمديرين على ادائهم الوظيفي تمهيداً لتحليلها ووضع المقترحات الخاصة بتطويرها ..

ويرجو الباحث أن تعبر عن رأيك بصراحة تامة ، حيث انه من غير المطلوب ان تكتب اسمك على الاستبيان ، وان هذه الدراسة تتم لأغراض البحث العلمي الصرف ، ونؤكد لك ان كل البيانات والمعلومات التي سيتم جمعها سيكون لها صفة السرية التامة ، ولن تستخدم لغير أغراض البحث العلمي .

نشكر لكم مقدماً تعاونكم معنا في الاجابة على الاسئلة التي يحتويها هذا الاستبيان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

القسم الاول : معلومات عامة

الرجاء وضع علامة (✓) لإتمام الخانة التي تنطبق عليك مع مراعاة عدم ذكر الاسم أو التوقيع

1 - الجنس :
أنثى () ذكر ()

2- الحالة الاجتماعية :

- | | |
|-----|----------|
| () | 1- أعزب |
| () | 2- متزوج |
| () | 3- مطلق |
| () | 4- أرمل |

3- العمر :

- | | |
|-----|--------------------------------|
| () | 1- أقل من 20 سنة |
| () | 2- من 20 الى أقل من 30 سنة |
| () | 3- من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة |
| () | 4- من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة |
| () | 5- من 50 سنة إلى أقل من 60 سنة |
| () | 6- من 60 سنة فما فوق |

4- المؤهل العلمي :

- | | |
|-----|--|
| () | 1- ابتدائي أو ما يعادله |
| () | 2- إعدادي أو أقل من الثانوية العامة |
| () | 3- الثانوية العامة أو ما يعادلها |
| () | 4- أعلى من الثانوية العامة وأقل من الجامعة |
| () | 5- جامعي (بكالوريوس - ليسانس) |
| () | 6- دراسات عليا (ماجستير - دكتوراه) |

5- مدة الخدمة بالمنظمة :

- | | | |
|-----|----|--------------------------------|
| () | -1 | أقل من سنة |
| () | -2 | من سنة إلى أقل من 5 سنوات |
| () | -3 | من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات |
| () | -4 | من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة |
| () | -5 | من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة |
| () | -6 | من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة |
| () | -7 | من 25 سنة فما فوق |

القسم الثاني : الأسئلة المتعلقة بالقيم الإدارية

فيما يلي مجموعة أسئلة خاصة بالقيم الإدارية
يرجى قراءتها ووضع إشارة (✓) في الفراغ المناسب امام كل سؤال

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا تماماً
1	إن الذين يعتمدون على أنفسهم يستطيعون ان يشقوا طريقهم في الحياة بنجاح					
2	العمل مع مجموعة أفضل من العمل بعزل عن الآخرين					
3	يمكن إعداد العمل بحيث يكون ذا معنى					
4	النجاح معناه امتلاك الوقت الكافي لممارسة الأنشطة الترويحية					
5	توجد في مجتمعنا طبقة من الإداريين المحترفين، ويمارسون العمل الإداري فعلياً					
6	يستطيع المرء التعلم من عمله إذا وجدت لديه الرغبة والنشاط بصورة افضل مما لو اتبع نصائح الآخرين					
7	من المفضل حصول المرء على عمل في المجموعات داخل المنظمة حتى وإن لم يحصل فيه على تقدير شخصي					
8	يجب ان يتيح العمل للفرد استخدام قابليته الانسانية					
9	زيادة اوقات الترويج للعاملين شئ جيد					
10	لم يأخذ العاملون حصتهم العادلة في الاستفادة من الموارد الاقتصادية للمجتمع					
11	على المرء أن يخلص في عمله حتى يرضى بالنتائج المحققة					
12	على المرء ان يعمل بجد لتحسين مكانة مجموعة العمل التي ينسب اليها حتى وإن ضحى ببعض المكاسب					

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا تماماً
13	بالإمكان تهيئة موقع العمل ليكون ذا طابع إنساني					
14	زيادة أوقات الترويج شئ مضر بالمجتمع					
15	لاتزال الادارة بعيدة عن تفهم احتياجات العاملين					
16	بالعمل الجاد يستطيع الإنسان التغلب على كافة المشاكل					
17	مجموعة العمل هي حجر الأساس في المنظمة					
18	العمل وسيلة للتعبير عن النفس					
19	يشغل العمل الجانب الأكبر من وقت الفرد					
20	يجب أن يكون العاملون أكثر فعالية في صنع القرارات الأساسية بالمنظمة					
21	نجاح الإنسان لا يعتمد على جهوده الذاتية فقط					
22	المساهمات التي يقدمها المرء إلى مجموعته هي الشئ الأكثر أهمية بالنسبة لعمله في المنظمة					
23	بالإمكان تنظيم العمل بأسلوب يسمح بإشباع الحاجات الإنسانية للفرد					
24	كلما قل الوقت الذي يصرفه الفرد في عمله وازدادت لديه أوقات الترويج كان ذلك أفضل					
25	يجب أن يكون للعاملين ممثلون في مجلس إدارة الشركة					
26	إن العمل يتيح الفرصة للفرد ليكون نافعا					

ت	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
27	العمل وسيلة لرعاية رغبات ومصالح المجموعة					
28	بالإمكان جعل العمل للفرد ممتعاً لا مملاً					
29	إن الأنشطة الترويحية أكثر إمتاعاً من العمل					
30	يمكن أن تدار المصانع بصورة أفضل إذا تملك العاملون تأثيراً أقوى في إدارتها					
31	على المرء أن يأخذ دوراً فعالاً في شؤون الجماعة التي يعمل معها					
32	على المرء تجنب الاعتماد على الآخرين كلما أمكن					
33	يجب أن يتيح العمل للفرد الفرصة لاكتساب خبرات جديدة					
34	إن السير باتجاه المزيد من الترويج ليس شيئاً					
35	إن الاهداف التي توضع ضمن الإطار الجماعي تعطي فوائد افضل من الاهداف التي توضع بشكل انفرادي					
36	على المرء تجنب الآخرين كلما أمكنه ذلك					
37	بالإمكان تنظيم العمل بأسلوب يحقق قناعة ورضا لدى الفرد					
38	إن بقاء ونمو المجموعة امر مهم في المنظمة					
39	لكي يتفوق المرء عليه مواجهة الحياة لوحده					

ن	الأسئلة	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
40	الانسجام الداخلي شئ ضروري للمنظمة لكي تحيا					
41	العلاقات الإنسانية الجيدة شئ مهم في موقع العمل لكي يؤدي العمال بنجاح					
42	الوقت كالنقود يجب أن يصرف بحكمة إذا ما أراد المرء أن يحصل على أعلى عائد له					

القسم الثالث : الأسئلة المتعلقة بالأداء

الغرض من هذا الجزء ، هو تقديرك لأدائك مقارنة بالآخرين في نفس الشركة ، وفي نفس طبيعة عملك ..

أرجو أن تضع دائرة حول الرقم الذي تعتقد أنه يمثل أدائك ، مقارنة بالآخرين في نفس طبيعة عملك ، إذا كنت تعتقد أن أدائك أقل من الآخرين ضع دائرة حول الرقم (1) ، أما إذا كنت تعتقد أن مستوى أدائك أقل بقليل من المتوسط (المعدل) بالنسبة للآخرين ضع دائرة حول الرقم (3) ، وهكذا ..

1- درجة تحقيق الجودة في أدائك للعمل

	1	2	3	4	5	6	7	
منخفض								مرتفع (عال)

2- درجة تحقيقك لأهداف وظيفتك

	1	2	3	4	5	6	7	
منخفض								مرتفع

دراسات في الأمن القومي

د. عبدالله مسعود *

مقدمة:

يعتبر الأمن القومي أهم مرتكزات السياسة الخارجية لأية دولة ، وهو أهم موضوعات العلاقات الدولية في حالي التعاون أو الصراع ، كما يعتبر الأمن القومي والمصلحة القومية أساسا للعمل السياسي ، حيث تتحدد أهداف السياسة الخارجية لأية دولة صغيرة أو كبيرة ، حسب إدراكها لمفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية . وتتطلب دراسة الأمن القومي ، توضيح مفاهيم متعددة مرتبطة به ، خصوصا أن هذا المفهوم يعتبر حديثا في دراسات العلاقات الدولية ، فلم تتناوله الدراسات الغربية إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان لا يتعدى الجانب العسكري إلى أن جاءت المدرسة الاقتصادية للأمن القومي على يد روبرت ماكنمار في كتابه الشهير جوهر الأمن (The Essence of Security) فتحرر الأمن القومي من النظرة الضيقة التي كانت تميزه في السابق .

ولهذا سوف يتناول هذا البحث الأمن القومي كمفهوم عام ، ثم توضيح جوانبه المتعددة وأهم عناصره التي تشكل أساسا لتحقيق الأمن لأية دولة ، ليكون ذلك منطلقا لسلسلة دراسات في العلاقات الدولية للأمن القومي العربي ، ثم المتغيرات العربية والدولية المؤثرة في هذا الأمن ، وهي موضوعات أهملت كثيرا في دراسات العلاقات الدولية في الوطن العربي .

أولا : مفهوم الأمن القومي :

يتطور الإنسان وتكوينه للجماعات والقبائل والمجتمعات ، بدأت تتضح الحاجة لوضع إجراءات وقواعد متفق عليها للحفاظ على أمن الأفراد والمجتمعات وممتلكاتهم ، وتنظيم العلاقات بينهم ، فظهر بذلك المفهوم الإجرائي للأمن ، وبدأ جهد منظم لممارسة المراقبة الاجتماعية لسلوك حركة الأفراد ، ومن ثم توجيههم وإرشادهم ، ثم تحذيرهم ومعاقبتهم في نفس الوقت الذي يتكاتف فيه هؤلاء الأفراد بشكل منظم لمواجهة أي خطر خارجي ، بحيث أصبحت هذه المهمة من المهام المتطورة بتطور الإنسان عبر التاريخ ، فانتقلت هذه الوظيفة من الفرد إلى الجماعة ، ثم إلى القبيلة التي كانت تنظم صفوفها لمواجهة أية اعتداءات من القبائل الأخرى ، كل ذلك من أجل المحافظة على كيان الفرد والمجتمع ، ومنع حدوث تغيير سلبي شديد في الحياة ، يؤدي إلى القتل أو التدمير أو الإتلاف ، وبالتالي إلى تدهور شديد في أمن الفرد والمجتمع ،

* قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة قاريونس

وبتطور المجتمعات أصبحت الدولة مسؤولة عن توفير الأمن لمواطنيها في الداخل والخارج .
وأستمر مفهوم الأمن لا يتعدى مواجهة الأخطار التي تتعرض لها الدولة بصفة مباشرة، خصوصاً الغزو العسكري ، حتى ظهور الدولة القومية ، فأتسع نشاط الدولة ليشمل نواحي متعددة أخرى ، في البيئة الداخلية ، والبيئة الخارجية ، فظهرت تبعاً لذلك مفاهيم جديدة للأمن ، من ضمنها مفهوم الأمن القومي .⁽¹⁾ ليتطور هذا المفهوم تطوراً سريعاً في بعض المجتمعات ، خصوصاً المجتمعات الغربية ، بالرغم من اعتباره مصطلحاً حديثاً نسبياً ، فاتضحت معالمه وحدوده في تلك المجتمعات ، خصوصاً الولايات المتحدة ، وأوروبا ، بينما لا يزال يشوبه الغموض ، وتتعدد مفاهيمه وتعريفاته في الدول النامية ، ومن بينها الدول العربية .

1- مفهوم الأمن القومي في الفكر الغربي :

كان للاهتمام الذي أولته الحكومات الأمريكية المتعاقبة لمسألة الأمن القومي الأمريكي ، أثر كبير في إثراء الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع ، حتى أصبح يشكل علماً مستقلاً ، يعنى بحماية مواطني الدولة وحدودها ضد أي هجوم خارجي . واستمر هذا المفهوم لا يتعدى الجانب العسكري، حتى بتوسع مفهوم المصلحة القومية في الفكر الأمريكي والغربي بصفة عامة ، ليهتم بالنواحي الاقتصادية والسياسية، وما يشكل تهديداً للأركان والمبادئ الأساسية للدولة ، رغم اعتباره لدى الكثير من المفكرين ، مفهوماً يشوبه الغموض، ويركز على تحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية الخارجية ، من خلال بناء قوة ذاتية عسكرية.⁽²⁾
ويتفق أكثر الباحث على أن الأمن القومي كمصطلح علمي ، ظهر جلياً وأصبح يستخدم منذ الحرب العالمية الثانية ، وأنه يعنى أشياء كثيرة لشعوب مختلفة، مثل الحماية العضوية لكيان الدولة وأنماط سلوكها وقيمها وشؤونها الاقتصادية أي أنه مفهوم أعم وأشمل من الحماية المادية ، التي يركز عليها بعض المفكرين ، الذين لا يرون في الأمن القومي إلا الجانب العسكري ، والحقيقة انه يشمل حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية والقيم التي يسبب فقدانها تهديداً لقيم الدولة وبقائها⁽³⁾

(1) see kenneth twitchett , editor , international security (oxford university press , london 1971 page 2-4)

(2) Edward E. Azar and C. In moon (National security in the third world center for international development & conflict mangement , university of maryland , 1988 P. 2-8)

(3) mos . A . Jordan and William J . Taylor Jr 9 American National security Revised ed , John Hopkins University press 1984

ومع تطور مفهوم المصلحة القومية ، ليشمل زيادة الثراء الاقتصادي ، ارتبط الأمن القومي في المفهوم الغربي بالتنمية الاقتصادية ، وظهرت بذلك المدرسة الاقتصادية في كتابات عدد من الكتاب الغربيين في مقدمتهم روبرت ماكنمار ، الذي ربط الأمن بالتنمية ، ورأى إن المشكلة العسكرية ، ليست إلا وجهاً سطحياً لمشكلة الأمن ، لأن التنمية هي الحقيقة الأساسية للأمن ، وكلما تقدمت ونجحت التنمية تحقق الأمن⁽⁴⁾. استمرت هذه النظرة للأمن تسيطر على أغلب المفكرين ، وتتطور لتشمل مجالات أخرى في نفس السياق ، لتعطي لمفهوم الأمن شمولية أكثر في محاولة للوصول إلى نظرية يمكن بواسطتها تفسير العوامل المهددة لاستقرار العديد من المجتمعات ، حتى لو لم تتعرض لأية اعتداءات خارجية ، خصوصاً نظرة هؤلاء المفكرين الغربيين إلى ماتعانيه الدول النامية ، من عدم الاستقرار ، الذي يرجع في أساسه إلى الظلم الاجتماعي ، وفشل الأنماط التنموية في تلك الدول .

وفي نفس الوقت استمر الفكر الغربي ، من خلال مفكرين وكتاب وبحاث آخرين ، ويرى إن الحروب وحدها هي التي تهدد الأمن القومي ، ولا يتحقق هذا الأمن إلا من خلال الأحلاف ، والتحالفات العسكرية ، وإن الاعتماد على الكثير من الأفكار غير الواضحة ، لن يوصلنا إلى فهم حقيقي لمشكلة الأمن القومي⁽⁵⁾

وبعد نهاية الحرب الباردة ، والتغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية ، ظهرت موجة جديدة تطالب بإعادة النظر في الدراسات السابقة لقضايا الأمن ، في ضوء هذه التغيرات وعلى أساس بزوغ عصر أمني جديد ، يتطلب نظرة جديدة ، وأدوات جديدة وأفكار جديدة تتناسب مع هذه الأوضاع الجديدة ، في محاولة لتوضيح حدود مجال دراسات الأمن وآفاقه ، وإيجاد فرضيات جديدة للدراسات الأمنية ، بدلاً من النموذج السابق الذي ساد خلال نصف قرن ، خصوصاً أن هناك عدداً من المفكرين أمثال روبرت كاهانا ، وجوزيف ناي⁽⁶⁾ يرون أن الأمن القومي كان نتاجاً للحرب الباردة ، وكان على رأس الكتاب الذين يطالبون بإعادة النظر في الدراسات السابقة للأمن نيتاسي كراوفورد ، التي ترى ضرورة إعادة النظر في تحديد النقاط المركزية للدراسات الأمنية ، بعد التغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية ، مع نهاية النظام ثنائي القطبية ، والتوحيد الأوربي الوشيك ، وتمزق الإمبراطورية السوفيتية ، والقوة الاقتصادية المتعاضمة في اليابان ، والدور المتزايد للأمم المتحدة ، وضعف قدرة الولايات المتحدة على تحمل نفقات عمليات وقواعد عسكرية كبيرة . وفي ظل كل هذه

(4) Roberts macnamana , the essence of security (N – Y 1968) p . 150

(5) kenneth N walts . theory of international politics , Addison wesley publishing company INC , 1979 p . 166

(6) Roberto . kehana and Joseph s . Nye (power & inter dependance , little and company boston 1977 p 6

المتغيرات ، ترى الباحثة ضرورة تطوير الدراسات الأمنية التقليدية ، وذلك بوضع جدول أعمال جديد ، لبحوث الأمن في المستقبل ، منها إعادة تعريف الأمن ، بتوضيح العلاقات بين الأمن الاقتصادي والأمن العسكري ، والعلاقات بين البيئة والأمن ، وإعادة تقويم السياسة الأمنية للولايات المتحدة ، (السياسة الأمنية الإقليمية ، المصالح والمخاطر ، والتهديدات والقدرات ، الى غير ذلك) ثم النظرية الجديدة والتي توضح الارتباطات بين أنماط العنف المختلفة العسكرية ، والبنوية ، والثقافية ، وتوضح الروابط بين البيئة والحرب (7).

2- مفهوم الأمن القومي في الفكر العربي :

لقد درج الفكر العربي على الكتابة في موضوع الأمن القومي ، سواء في ربطه بمفهوم القوة أو المصلحة القومية بصفة عامة ، أو في إهتمامه بالجانب الاجتماعي ، ثم الجانب الاقتصادي في محاولة لإيجاد مفهوم شمولي للأمن القومي ، حيث كانت بداية اهتمام المفكرين العرب بمسألة الأمن القومي في منتصف السبعينيات ، ولعل كتاب أمين هويدي الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، الذي صدر عام 1970 ، من أوائل الاهتمامات بمسألة الأمن القومي ، وتلى ذلك الكثير من المؤلفات والأبحاث في هذا الخصوص . فيرى أمين هويدي أن الأمن القومي مرتبط بقوة إرادة الدولة ، الأمر الذي لا يتحقق إلا بزيادة محصلة قدراتها في مختلف المجالات ، وقدرتها على رفع الظلم الاجتماعي والفقر ، لأنها يهددان الأمن القومي (8). وهو بهذا يعطي مفهوماً شمولياً لمسألة الأمن القومي ، لأنه يرى أن الأمن لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها ، بل يعتمد بالقدر نفسه على تطوير نماذج ناجحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعرف الأمن بأنه: (الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية) (9). ويعرف العميد محمد عبد الكريم نافع الأمن القومي بما تتخذه الدولة من إجراءات في مختلف المجالات ، لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والعسكرية ، ومنع ما يسبب عرقلة هذه الأنشطة (10).

(7) انظر نيتاسي كراوفورد ، دراسات الأمن ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ترجمة سعد زهران . الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد 42 ،

أكتوبر 1992 معهد الإنماء العربي ، بيروت ص ص 109 - 145

(8) انظر أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ط 1984 ، ص 16

(9) نفس المرجع ، ص 35

(10) عميد محمد عبد الكريم ، الأمن القومي ، القاهرة ، ط 1 ، مطبعة الشعب ، 1975 ، ص 65 .

وفي نفس السياق يعرف د. علاء طاهر : الأمن القومي على أنه مجموعة التدابير والاحتياطات النظرية والعملية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما ، وثرواتها وإيديولوجيتها وسياساتها الخاصة بما فيها الأهداف الوطنية الممثلة لخصوصيتها القومية والحضارية (11).

ويستمر الفكر العربي في إطار تعريفاته الاجتماعية للأمن القومي ، حيث يرى د. عبد المنعم المشاط : أن الأمن العربي يعني قدرة الدولة أو الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية (12)، كما يراها متمثلة في قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية للعنف وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة لهذا العنف ، ويحاول إبعاد الجانب العسكري عن مفهوم الأمن القومي ، كما تقدمه النظرية الغربية ، منتقداً ربط هذه النظرية ، للأمن القومي بوجود الدولة ، ويرى أنها لهذا السبب لم تسهم في حل معضلة الأمن في الدول النامية ليتحقق تطور اجتماعي عام في هذه الدول (13).

ويركز الفريق الأول محمد فوزي على أن عوامل الخطر في تحديده لمفهوم الأمن القومي ، والذي يتمثل لديه في أمن المجتمع وسلامته ، ويتحقق بإدراك الظروف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، وأهم المواقف التي تشكل خطراً على الوطن ، متفقاً مع النظرية الشمولية على أن الأمن القومي ليس مسألة عسكرية فحسب، بل قضية متعددة الأبعاد والعوامل تختلط فيها السياسة بالاقتصاد، والجغرافيا العسكرية، والوضع الاجتماعي بالأمن والنظام السياسي بالاستراتيجية (14).

وبصفة عامة فإن الفكر العربي ، في نظريته لمفهوم الأمن القومي ، لا يختلف كثيراً عن النظرة الغربية لهذا المفهوم بعد أن تخلص من رؤيتها الضيقة للأمن القومي، والمتمثلة في الجانب العسكري ، بحيث أصبح مفهوماً شاملاً يحتوي جوانب جديدة أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية ، ثم تعدى ذلك ليشمل جوانب ثقافية وإعلامية وبيئية ترتبط بأمن وسلامة البيئة ، التي يعيش فيها الإنسان وبهذا أصبح مفهوم الأمن

(11) د. علاء طاهر : نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، عدد 23 ، يناير 1986 ، ص 35

(12) د. عبد المنعم المشاط ، الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، معهد الإنماء العربي ، عدد 7 ، يناير 1983 ، ص 152

(13) د. عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد 54 ، 1983 ، ص 12-15

(14) فريق أول محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات ، بيروت ، درا الوحدة ، ط 2 ، 1983 ، ص 18

القومي متشعب الجوانب ويصعب الإلمام به ، بحيث أريد له أن يفسر أشياء كثيرة هي في حقيقتها عبء على هذا المفهوم ، الأمر الذي جعل الكثير من الدراسات تسعى لوضع حدود واضحة لمفهوم الأمن القومي ، حتى يتمكن الباحث من تحديد معالمه وتعيين حدوده ، منعاً لاختلاطه بموضوعات أخرى أو تداخله معها .

3- مفهوم الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي :

لا يمكن التحدث عن الاستراتيجية الإسرائيلية للأمن القومي أو الفكر الإسرائيلي الذي يحدد معالم هذا الأمن دون العودة إلى المعتقدات اليهودية وبروتوكولات حكماء صهيون ومخططات الصهيونية العالمية قبل قيام إسرائيل ، ومثل هذا الأمر يحتاج إلى وقت طويل للبحث والتدقيق ولكن يمكننا المرور في عجلة على هذا البعد التاريخي ، بالإشارة إلى أننا نعلم ان اليهود يمثلون كتلة بشرية شاذة رفضت الانصهار في أية أمة ، بحجة أنهم شعب الله المختار وجنس متفوق يصل الى مرتبة الألوهية حسب اعتقادهم الزائف ، وان الرب حذرهم من مخالطة شعوب الأرض أو مصاهرتهم ، وبذلك اصبح اليهود ومنذ نشأتهم في حالة حرب مع جميع أمم الأرض إلى أن يملكو العالم كما يقول التلمود وسيظل عداؤهم للعمالق (العرب) أبدياً⁽¹⁵⁾. وقد أرست الصهيونية أسس فلسفتها في بروتوكولاتها المشهورة ، فمثلاً البروتوكول الأول : يرى استعمال الرشوة والخديعة والخيانة والعنف قاعدة للتعامل السياسي . والبروتوكول الثاني : يرى تحويل الحرب على الصعيد الاقتصادي ، ليتحكم اليهود في شعوب الأرض والإعلام ليسيطروا على عقولهم ، وهكذا تستمر فلسفة حكماء صهيون ونظرتهم إلى العالم، ثم تأتي مخططات الصهيونية العالمية لإنشاء دولة لليهود تضم بالإضافة إلى فلسطين ، شرق الأردن وجنوب لبنان والجولان وجبل الشيخ وسيناء وغرب السعودية والقسم الأكبر من العراق ومنفذاً إلى الخليج العربي⁽¹⁶⁾. وتحاول الإستراتيجية الإسرائيلية استغلال الأقليات القومية والطائفية في الوطن العربي ، بادعائها إن هناك وطناً واحداً للعرب هو الجزيرة العربية ، أما بقية البلاد التي يقيمون فيها الآن فهي أراضي احتلها العرب ، وعلى إسرائيل تقديم العون للأقليات التي هي شعوب تلك البلاد لطرد العرب منها ، خصوصاً الأكراد في العراق والدروز في سوريا والزنوج في السودان والموارنة في لبنان والأقباط في مصر بالإضافة بطبيعة الحال لشمال إفريقيا بالكامل⁽¹⁷⁾.

(15) زكي حنوش ، العرب في مواجهة إسرائيل نجحت مفاوضات السلام أم أخفقت ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

العدد 176 ، 10 . 1993 ، ص ص 40 - 42

(16) نفس المرجع ، ص ص 49 - 50

(17) نفس المرجع السابق ، ص ص 50 - 51

هذه هي إستراتيجية إسرائيل الأمنية تجاه الوطن العربي على المدى الطويل ،
أما على المدى القصير وحسب المعطيات الدولية فإن إستراتيجيتها تتمثل في مرتكزات
أساسية منها⁽¹⁸⁾:

- 1- التفوق العسكري لخلق حالة من الأمن داخل المجتمع الإسرائيلي ، ومنع العرب
من الإقدام على الحرب لردعهم أو لتحقيق النصر عليهم إذا دخلوا في حرب معها،
ثم فرض السلام بقوة في الوقت المناسب ولإغراض محلية
- 2- الحدود الآمنة وذلك بعد احتلالها لأرض عربية جديدة ، في حرب 67 ، أى أن
الأمن لا يتحقق إلا بالأرض ، ولهذا فإسرائيل وحسب تصريحات مسئوليتها لن تعيد
كل الأراضي المحتلة بعد عام 1967 ، حتى لو قام اتفاق كامل للسلام، لأن الحدود
الآمنة ضمان مطلق للأمن الإسرائيلي ، وهي مبرر لضم بعض الأراضي بحجة
الأمن .

- 3- المساندة الدولية ، لأنها نشأت بمساندة دولية واستمرت برعاية دول كبرى
والترملت بضمان أمنها واستمرار وجودها ، ابتداء من إنشائها بواسطة بريطانيا ثم
رعاية فرنسا لها وبعد ذلك الولايات المتحدة التي وقعت معها عددا من اتفاقيات
الأمن والحماية .

وبصفة عامة فإن التصور الإسرائيلي للأمن القومي ، ومن خلال الصراع العربي
الإسرائيلي ، الذي يتجاوز عمره الخمسين عاماً ، يقوم أساساً على التوسع والعدوانية
والاحتلال الاستيطاني للأراضي العربية ، ورفض إسرائيل للقبول بأي مفهوم أمني
يحرّمها من هذه الاستراتيجية ، خصوصاً بعد توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع
الولايات المتحدة في 20 / 11 / 1981 ، ثم اتفاق التعاون الاستراتيجي المشترك بتاريخ
29 / 11 / 1982 ، والذي ينص صراحة على حماية إسرائيل ضد أية تهديدات عربية
وإجراء العمليات العسكرية المشتركة ، وبيع السلاح الإسرائيلي للقوات الأمريكية ،
وما تبع ذلك من إنشاء المجموعة الأمريكية الإسرائيلية السياسية والعسكرية والأمنية
المشتركة التي تتولى مناقشة التهديدات التي تواجه إسرائيل⁽¹⁹⁾.
وتستمر مبادئ الأمن الإسرائيلي ثابتة حتى بعد توقيع إتفاقيات السلام وتتمثل في⁽²⁰⁾ :

⁽¹⁸⁾ عطا زهره ، في الأمن القومي العربي ، مرجع سابق ، ص ص 173 - 177 .

⁽¹⁹⁾ د. أمين ساعاتي ، الأمن العربي صيغة عربية مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين ، مرجع سابق ، ص ص 61-62

⁽²⁰⁾ نفس المرجع ص 62

- أ. التوسع الإقليمي لتحقيق إسرائيل الكبرى حسب طبيعة الموقف .
 - ب. امتلاك التفوق العسكري الرادع (التقليدي والنووي) .
 - ج. جلب أكبر عدد من يهود العالم إلى إسرائيل ، مع تفرغ الأرض من سكانها للوصول إلى دولة يهودية خالصة .
 - د. تحقيق تحالف مع قوة كبرى تضمن حمايتها ودعمها .
- هـ العمل المستمر على إضعاف وتفتيت العرب بشكل مباشر أو غير مباشر .
- وهو ما لا يتحقق إلا بقوة وقدرة عسكرية متفوقة ، بالإضافة إلى منع البلدان العربية من إمتلاك السلاح النووي ، أو أي سلاح إستراتيجي ذي قدرة تدميرية شاملة . كما تركّز إسرائيل باستمرار على تفوقها العلمي والتكنولوجي في المنطقة، لتصبح دولة إقليمية عظمى في سبيل الوصول إلى الشق الأول الأسطوري للأمن الإسرائيلي ، وهو إعادة تكوين إسرائيل جغرافياً مثلما في الأساطير اليهودية (21).
- ومن أهم مرتكزات الأمن الإسرائيلي ، السيطرة على مصادر المياه وذلك لإنجاح الخطط الاستيطانية ، ولهذا تركّز على مياه نهر الأردن (مياه اليرموك) وتحويل مياه الليطاني (22). وتحويل جزء من مياه نهر النيل ، مروراً بصحراء سيناء وتنفيذ مشروع قناة البحرين ، وأشدّها خطورة هي الأطماع الصهيونية في مياه النيل والتي كان التفكيّر بها منذ 1903 لنقل مياه النيل إلى سيناء ، أرض إسرائيل كما يرونها ، حيث تم عرض ذلك على الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني ، كما تقدم مهندس إسرائيلي عام 1974 بمشروع (مياه السلام) لتوسيع ترعة الإسماعيلية ، وزيادة معدل تدفق المياه لتصل إلى إسرائيل ، ولا يزال هذا المشروع يناقش حتى الآن ، إضافة إلى مشروع شأؤول عام 1977 (يور) ، لنقل مياه النيل إلى إسرائيل ، متأسين الآثار السلبية لهذا المشروع على الاقتصاد المصري ، والأمن القومي العربي بصفة عامة (23).
- ويتأثر الفكر الإسرائيلي في مسألة الأمن القومي ، بخصوصية الدولة الإسرائيلية وطبيعة وجودها، والمعتقدات الصهيونية وطبيعة الصراع العربي الصهيوني ، ولهذا فإن التصور الأمني الإسرائيلي متعدد الاتجاهات ويشوبه الغموض أحياناً وذلك لاستخدامه أسلوب المناورة والتدليس في علاقاته بالآخرين .

(21) قارن د هيلم الكيلاني الإستراتيجيات للحرب العربية الإسرائيلية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت 1991 ،

ص ص 566 - 576

(22) د. صالح زهر الدين ، مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الصهيوني ، الوحدة، العدد 76 ، 1991 ، ص ص 86 - 97

(23) جورج المصري ، حرب المياه في الصراع العربي الصهيوني ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد 76 ، 1991 ، الرباط ،

ص ص 58 - 73

وترى إسرائيل أن التهديدات الفعلية واسعة النطاق بالرغم من مسيرة ما يعرف بالسلام في الشرق الأوسط ، حيث طرأت أنواع جديدة من التهديدات العسكرية كالانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، والانتشار الكيميائي والبيولوجي والنووي ووسائل إيصالها الإستراتيجية ، وزيادة التهديد الداخلي للكيان الصهيوني الناتج عن ضعف التماسك الداخلي اجتماعيا ، والتي ستكون مصدرا رئيسيا لتهديد الأمن الإسرائيلي خلال المرحلة القادمة (24).

وبالرغم من أن الانتفاضة التي قام بها الشعب الفلسطيني ، وشكلها أطفال الحجارة قد أدت إلى تغيير في مفاهيم كثيرة لدى الشعب الإسرائيلي وفقاً لدراسات المفكرين الإسرائيلي أنفسهم (25). إلا أن هذا التغيير تكتيكي أكثر منه إستراتيجي ، وفي تقرير أعده مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في مارس 1994 حول مشروع الأمن القومي والرأي العام في إسرائيل تبين أنه قرابة نصف الإسرائيليين يرون أن توقيع اتفاقيات سلام مع ترتيبات أمن ملائمة لايعني إنتهاء الصراع العربي الصهيوني (26) ، لأن الصراع سيستمر طالما بقي الوجود الصهيوني الإسرائيلي قائماً على الأرض الفلسطينية في هيئة دولة عنصرية دينية.

لذلك فإن الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي يعني التوسع والتفوق والهجرة والتحالف وأخيراً تدمير وإنهاء الوجود القومي العربي لأنه نقيض للوجود العنصري الصهيوني . وهكذا يتضح لنا أن المفاهيم العربية، والغربية، والإسرائيلية للأمن القومي قد جرت صياغتها وفقاً لمعتقدات كل طرف وفهمه للمحيط الدولي الذي يعيش فيه، واستناداً إلى موروثة عقائدية وفكرية فرضت نفسها عليه .

وهو ما ينطبق أيضاً على المفاهيم الجديدة التي تحاول أن توسع دائرة الأمن القومي ، وتربطه بالأمن الدولي والمسامي الرامية للوقوف جماعياً أمام التهديدات الأمنية والتي أوردتها الأمم المتحدة في تقاريرها .

(24) أحمد إبراهيم محمود ، الأمن في ظل التسوية ، إتجاهات التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية ، السياسة الدولية ، العدد 119 ، يناير 1995 ، ص ص 257 - 265

(25) غالبا غولان ، الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية ، الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت العدد 18 ، ربيع 1994 ، ص ص 120 - 132

(26) قارن آثر أريان ، الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية ، الرأي العام ، 1994 ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 18 ، مرجع سابق ، ص ص 133 - 144

ثانياً : جوانب الأمن القومي :

لقد تطورت دراسات الأمن القومي لتشمل الكثير من الجوانب في حياة الدول ، عسكرية ، واقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية ، إلى غير ذلك ، فأتسع نطاق الأمن القومي ليشمل أغلب الجوانب الحياتية، بعد أن كانت اهتماماته تركز على الجانب العسكري وما يرتبط به من عوامل مساعدة اقتصادية، وسياسية واجتماعية محددة وضمن إطار المجهود الحربي ليشمل موضوع الحريات والبيئة والأمراض ، مما دفع بعلماء السياسة والإستراتيجية إلى إبداء تخوفهم من أن يصبح هذا المفهوم فضفاضاً ، فكما يقال ما يفسر كل شئ هو في الواقع لا يفسر شيئاً .

لقد ساهمت المدارس المختلفة التي صاغت مفاهيم الأمن القومي في هذا التوسع، كما ساعدت تعقد وتشابك عناصر الأمن في تعدد جوانبه فاصبح له جانب عسكري وجانب اقتصادي وجانب سياسي وجانب اجتماعي ليكون هناك أمن غذائي وأمن ثقافي وأمن إعلامي وأمن اجتماعي وأمن وقائي ، وتتشعب من هذه الجوانب جوانب أخرى أكثر تخصصاً في فترة الحرب الباردة ، والتي شمل التخطيط فيها أغلب مجالات الحياة ، وسعت كل دولة إلى تأمين هذه الجوانب الهامة بإجراءات أمنية معقدة ، في نفس الوقت الذي تحولت فيه النظرة لمواجهة العدو من النظرة العسكرية البحتة إلى النظرة المتعددة الأبعاد ، وزاد التسابق على التطور بوجه عام، خصوصاً في مجال التنمية والتكنولوجيا والمعلومات والإعلام، وتقدم حرب الدعاية والإعلام ونشر الإيديولوجيات ، بما فيها من قيم وسلوك، والمحاولات التي تقوم بها الدول لاختراق العدو ، للحصول على المعلومات اللازمة لمعرفة ومواجهة نقاط ضعفه وقوته ، أدت في مجملها إلى تعدد جوانب الأمن القومي التي يمكن إجمالها في جوانب رئيسية هي :

1. الجانب العسكري :
- ويمثله الأمن العسكري .
2. الجانب السياسي ويشمل
الأمن السياسي .
الأمن الوقائي .
- 3- الجانب الاقتصادي ويشمل :
أ. الأمن الاقتصادي .
ب. الأمن الغذائي .
ج. الأمن المائي .

- 4- الجانب الاجتماعي :
ويمثله الأمن الاجتماعي
5- الجانب الثقافي ويشمل :
أ. الأمن الثقافي .
ب. الأمن الإعلامي .
6- الجانب البيئي :
ويمثله الأمن البيئي .

1- الجانب العسكري :

ويمثله الأمن العسكري :

حيث يعتبر الأمن العسكري الوجه الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي ، واستمر فترة طويلة مفهوماً معبراً أو مرادفاً للأمن القومي ، والعكس صحيح ولا يزال الكثيرون يعتبرون الأمن القومي على أنه القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي، وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط ، لأن الأمن العسكري فرع من الأمن القومي ، ولكنه يلعب الدور الرئيسي في تحقيقه ، فالقوات المسلحة تمثل الدرع الواقعي للدولة وأهم عناصر قوتها ، وهي وسيلة الحسم في أي صراع عندما تفشل الأدوات الأخرى⁽²⁷⁾.

ولا يتحقق الأمن العسكري إلا كمحصلة لعوامل أساسية ، تظهر من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة ، فلا يكفي توفر أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة ، ولا بتوفر كميات كبيرة وأنواع كثيرة ومتقدمة من الأسلحة ، ولكنه يتطلب وجود إستراتيجية عسكرية تنعكس لدى بعض الدول الكبرى في ثلاثة مطالب أساسية ، يتمثل المطلب الأول في الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متماسكة ، مبنية على الدمج الملائم لجميع العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع ويتمثل المطلب الثاني في الحاجة إلى تنسيق على مستوى عال للمخططات العسكرية ، والصناعية والتعبئة العامة المدنية ، وثالثاً الحاجة للوصول إلى كفاءة عالية في إدارة الخدمات العسكرية⁽²⁸⁾ .

وليس هناك اختلاف حول هذه المطالب بين الدول ، ولكن يحدث الاختلاف في الخطط الموضوعية بهذا الخصوص للوصول إلى أفضل أداء للقوة العسكرية تحت كافة الظروف، حيث أن الأمن العسكري لا يتحقق للدولة في الغالب إلا إذا توفرت شروط أساسية مهمة على رأسها تنظيم القوات المسلحة وتسليحها، وتدريبها، وتطويرها

(27) أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة ط 1 1975 ص 145

(28) هاري يوشي وفريد براون وهارولد كلیم ، علم اقتصاد الأمن القومي، واشنطن الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية ، ترجمة خاصة ، ط 3، 1962 ، ص 49 .

باستمرار ورفع روحها المعنوية ، بحيث يتم توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية، التي أعدت من أجلها ، لإن توظيفها لخدمة أهداف أخرى يؤدي بها في النهاية إلى العجز عن تحقيق الأمن العسكري.

وبصفة عامة لا يتحقق الأمن العسكري ، إلا إذا توفر عدد من المعطيات بقدر معقول ، من أهمها إمكانية تصنيع السلاح والقدرة على استخدامه ، بالاعتماد على النفس للتخلص من مظاهر التبعية العسكرية ، لإن الدولة المستوردة لكل أسلحتها ومعدات أو معظمها من دولة أو أكثر ، لا يمكنها أن تحقق الأمن العسكري، لإن التبعية العسكرية تعتبر أكثر أدوات التدخل الخارجي تأثيراً و تهديداً للأمن القومي للدولة (29).

وكما هو معروف فإن الأمن القومي هو مسؤولية القيادة السياسية، والأمن العسكري من مسؤولية القيادة العسكرية ، الخاضعة لإشراف وتوجيه القيادة السياسية، فإن لم تكن القيادة السياسية مدركة لقدرات وإمكانات قواتها العسكرية ، وليس هناك تنسيق بينها وبين القيادة العسكرية ستكون قراراتها في شؤون الحرب والقتال قرارات غير حكيمة تؤدي إلى انهيار المؤسسة العسكرية ، وبالتالي فقدان الأمن العسكري بما يؤدي إلى تهديد الأمن القومي للدولة برمته ، حيث أن العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية أمر بالغ التعقيد في البلاد النامية ، التي تسيطر عليها القوات المسلحة. ويتم تغيير السلطة بواسطتها فتكون العلاقة بين القيادتين متميزة بعدم التوازن مما يتسبب في مخاطر كثيرة تؤثر على الأمن القومي (30) .

2-الجانب السياسي :

ويشمل هذا الجانب الأمن السياسي والأمن الوقائي .

1. الأمن السياسي : ويعرف الأمن السياسي بأنه (الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة ، بين السلطة والشعب ، أو تشويه صورة الدولة) (31). وهو أحد فروع الأمن الداخلي للدولة ، والذي يشمل الأمن العام ، حيث يعتبر التأمين الذاتي لنظام الحكم، أحد عناصر الأمن السياسي ، لإن الأمن السياسي يوفر درجة من الاستقرار السياسي ، الذي يمثل أهم عناصر تحقيق الأمن القومي ، ومن هذا المنطلق تتضح أهمية الأمن السياسي ، التي تتجاوز أحياناً في بعض دول العالم في سبيل البقاء في السلطة أهمية الأمن القومي في تلك

(29) د. عصام الدين جلال ، الأمن العربي : القضية المنسية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد 52 ، يونيو

1983 ، ص 91 .

(30) أمين هويدي ، العسكرية والأمن في الشرق الأوسط ، تأثيرهما على التنمية الديمقراطية ، دار الشروق ، ط 1 ، 1991 ، ص ص

96- 98 .

(31) عميد محمد عبدالكريم نافع ، الأمن القومي ، مرجع سابق ص 107 .

الدول ، فيصبح تحقيق الأمن السياسي ، عبئاً ثقيلاً على شعوب هذه الدول ، ويمكن تحديد عناصر الأمن السياسي كالتالي⁽³²⁾:

- 1- تدابير وقواعد الأمن الخاص (حماية أسرار الدولة) .
 - 2- الجاسوسية المضادة ومكافحتها بشتى الوسائل .
 - 3- أمن النظام الداخلي للدولة . ويتمثل في مقاومة الأنشطة الضارة بهذا النظام .
- ويمكننا القول بأن الأمن السياسي يعني محاربة كافة الأنشطة الهدامة سواء الصادرة من مواطني الدولة أم الناتجة عن اختراق حواجز الأمن من جهات أجنبية، ويشمل ذلك مكافحة التجسس ومحاربة الإشاعات ومنع الأعمال التخريبية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تهدف الى خلق بلبله سياسية وزعزعة الاستقرار السياسي ، كما يشمل المحافظة على أسرار الدولة من وثائق، ومعلومات ، وخطط ، وأهداف سرية، لأن تسرب المعلومات يهدد الأمن القومي بدرجة كبيرة .

ب - الأمن الوقائي : الأمن الوقائي هو مجموعة التدابير التي تحقق الأمن لبعض الجوانب المهمة في الدولة ، ويشمل كافة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة، عن طريق أجهزتها المختلفة المعدة لهذا الغرض لحفظ أسرارها وحماية منشأتها ضد مخاطر العدو في الداخل والخارج⁽³³⁾.

وتهدف هذه الإجراءات إلى المحافظة على كيان الدولة واستقرارها ، وهي بالتالي تعد شرطاً لتحقيق الأمن القومي ، ويعتبر الأمن الوقائي جزءاً من الأمن السياسي ولكنه يختص بالعمل السلبي لهذا الأمن ، ويترك العمل الإيجابي للأمن السياسي الذي تكلف به أجهزة خاصة لا يخرج نشاطها عن نطاق إقليم الدولة إلا فيما يتعلق بمنشآت الدولة خارج حدودها حيث يهدف الأمن الوقائي لتحقيق الآتي :⁽³⁴⁾

- 1) التحفظ على معلومات الدولة المهمة والمرتبطة بأمنها القومي .
 - 2) الوقاية من التخريب المادي ومقاومته .
 - 3) الوقاية ومقاومة التخريب المعنوي بكافة أشكاله .
 - 4) مقاومة النشاط الهدام والتآمر والتمرد .
- ولتحقيق هذه الأهداف تجند الدولة إمكانيات كبيرة بشرية ومادية، وتضع القوانين واللوائح أو تجمد بعض قوانينها السارية ، وتعمل بما يسمى بقوانين الطوارئ والتي في الغالب تستغل لانتهاك حقوق الإنسان والتعدي على حرياته .

⁽³²⁾ نفس المرجع ، ص ص 109 - 120 .

⁽³³⁾ أحمد هاني ، في الجاسوسية بين الوقاية والعلاج (د.ط، د.ت ، د.م) ، ص 99 .

⁽³⁴⁾ نفس المرجع ، ص 107 .

3- الجانب الاقتصادي :

أ. الأمن الاقتصادي : لقد استخدمت الدول الإمبريالية حجة المعونات العسكرية والاقتصادية والفنية للتغلغل والهيمنة الاستعمارية بوجه جديد تحت مفهوم (الأمن المشترك) ، الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية واستطاعت أن تحقق بهذه الوسيلة الكثير من أهدافها⁽³⁵⁾.

ويتهدد الأمن الاقتصادي من خلال سياسات اقتصادية غير رشيدة تؤدي باقتصاد الدولة إلى حالة تخلف وتبعية ، فتجد الدولة نفسها مرتبطة باتفاقيات غير متكافئة وعلاقات مشبوهة أو معتمدة على مساعدات خارجية كالهبات والقروض ، وفي أفضل الظروف تقوم بتصدير مواد أولية (خام) إلى السوق الرأسمالية، وتبني اقتصادها على أساس التبعية سواء في مجال الإنتاج أم التصنيع أم في مجال التبادل التجاري أو في مجال الاستثمارات ونقل التكنولوجيا⁽³⁶⁾.

ولهذا يتطلب تحقيق الدولة لأمنها الاقتصادي والذي يعتبر من الركائز الأساسية للأمن القومي ، أن تبني اقتصادها معتمدة على قدراتها الذاتية، والعلاقات المتكافئة ، وأن تعتمد على تنمية اقتصادية مستقلة ، وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجيا المناسبة ، كما يتطلب من الدولة المحافظة على مواردها الطبيعية من الاستنزاف ، وأن تستغلها استغلالاً أمثل لبناء اقتصاد قوي يخدم مصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل .

ب - الأمن الغذائي : لا يقل مستوى أهمية الأمن الغذائي ، عن الجوانب السابقة للأمن القومي، خصوصاً وقد أصبح نقص الغذاء يهدد وجود البشرية ، وقامت الندوات والمؤتمرات الدولية لمناقشة هذه المعضلة وإيجاد الحلول المناسبة لها . ومما ضاعف الخطر في هذه المشكلة ، التزايد الهائل في عدد سكان العالم ، خصوصاً في الدول الأكثر فقراً ، وبالتالي زيادة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية .

ويتمثل الأمن الغذائي في قدرة الدولة على تأمين حاجتها الضرورية من الغذاء من منتجاتها ، والاحتفاظ بجزء كمخزون استراتيجي وقت الحاجة .

لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال سلعة الغذاء كسلاح استراتيجي لتحقيق مآرب سياسية ولبسط نفوذها على العالم وكثيراً ما هددت بقطع المعونات ووقف تصدير المواد الغذائية للدول المحتاجة إذا لم تخضع لرغباتها⁽³⁷⁾ ، ويرجع

(35) بن جاني . هـ . وليامز وهارولد كلیم ، اقتصاديات الأمن القومي والأمن المتبادل ، الكلية الصناعية القوات المسلحة الأمريكية ، واشنطن ، 1964 ، ص 13 وما بعدها

(36) محمد عبدالشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بيروت : دار الوحدة ، 1981 ص 214

(37) د. زياد حافظ ، أزمة الغذاء في الوطن العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1 ، 1976 ، ص 7

التفوق في قوة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى إلى مخزونها الغذائي الضخم وقوة إنتاجها الزراعي والحيواني .

وتعاني الدول النامية من ضغوطات مختلفة في سبيل حصولها على الغذاء اللازم لحياة أبنائها ، بعد ان عجزت عن توفيره ذاتياً ، ومن هنا تبدأ الضغوط الاقتصادية والسياسية لتصل الى الضغط العسكري ، الذي يؤثر بشكل مباشر في درجة استقلالها الوطني ، لانه من الصعب على أية دولة وتحت كافة الظروف الاستغناء عن الحد الأدنى من الغذاء (38).

وتضع دول كثيرة برامج تسمى برامج الأمن الغذائي ، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية وإعداد خطط لتصنيع الغذاء وحفظه وترفض الاعتماد على المساعدات الخارجية في هذا المجال ، بالرغم من حاجتها ، وذلك من أجل الحفاظ على استقلالها الاقتصادي ، بتوفير حد الكفاف على الأقل في مسألة الغذاء.

إن الاعتماد على المساعدات الخارجية في مجال الغذاء بالذات ، يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي ، لأن هناك احتمالاً لإيقاف هذه المساعدات لعدة أسباب سياسية وعسكرية واقتصادية ، ولهذا يستحسن عدم الاعتماد على تلك المساعدات ، تجنباً لعواقبه الجلية (39).

والأمن الغذائي مسألة حيوية جداً ، لأية دولة أو أمة تسعى لتحقيق أمانها القومية ، لأنه يمكن التغاضي عن متطلبات كثيرة ، إذا كان الحصول عليها يؤدي باستقلال الدولة وسيادتها ، ولكن لا يمكن التغاضي عن حاجة الشعب للغذاء مهما كان الثمن المدفوع ، لأن الأمة التي لا تستطيع توفير حاجتها من الغذاء ، تكون مهددة بمتاعب كبيرة وسط تنافس القوى العالمية (40).

ويلاحظ أن أغلب الأيديولوجيات ، تركز باهتمام على توفير الغذاء ذاتياً وعدم الاعتماد على الخارج في هذا الخصوص ، كما أن الفكر الاقتصادي يرفض بشدة الاعتماد على الاستيراد في مسألة الغذاء ، ويربط الاستقلال الاقتصادي والسياسي بكيفية حصول الشعب على غذائه.

وكما هو معروف فإن الدول المتقدمة ، تسيطر على نحو 50% من الإنتاج العالمي للغذاء، تستخدمها سلاحاً سياسياً لإخضاع الشعوب ، وتقوم في نفس الوقت بتحطيم اقتصاديات الدول النامية ، وأنماط إنتاجها الزراعي ، وتلاعب بالعلوم وبرامج

(38) د. عبدالله عبدالقادر ود. عصام ابوالموق ، مقومات الأمن الغذائي ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان ، البيضاء ، ليبيا 1980 ،

ص 5 وما بعدها

(39) د. زياد حافظ ، مرجع سابق ، ص 5

(40) هاري يوشي وآخرين ، علم اقتصاد الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص 34

المساعدة والتنمية ، لكي تفرض سلعتها وتدمر ماعداها ، وأصبح دور السبلح الغذائي والحرب التجارية معروفاً ، كما أصبح دور الحصار الاقتصادي أو حرب التجويع واضحاً للعيان في العلاقات الدولية، وإن كل الأزمات هي مسؤولية النظام العالمي ، وليست مسؤولية الطبيعة، ومن هنا ولدت فكرة الأمن الغذائي ، لأن كارثة الجوع ونقص الغذاء لا يمكن ردها بجيش أو سلاح أو حصون ، وهي أشد فتكاً من أي عدو أو قنابل ، ولهذا فكل دولة تسعى لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي ، وفي أسوء الاحتمالات تصل الدولة إلى وضعية تقوم على التعادل بين قيمة ما تصدره وقيمة ما تستورده من سلع غذائية (41).

ج - الأمن المائي : لقد أصبح مفهوم الأمن المائي ، من أكثر مفاهيم الأمن تداولاً في الآونة الأخيرة، نتيجة لما أسفرت عنه الدراسات المائية على مستوى العالم ، من تفاقم ظاهرة التصحر ، التي بدأت ترحف على الكثير من بلدان العالم ، وسنوات الجفاف والمجاعة ، التي يعاني منها العديد من المجتمعات النامية ، حيث ترجع كل هذه الأزمات للنقص المتزايد في المياه ، ودرجة التلوث البيئي ، والذي انعكس على صلاحية المياه ، بالإضافة إلى عوامل طبيعية أخرى كزيادة الملوحة ، وغور المياه، نتيجة لكثرة الاستهلاك وسوء الاستغلال ، وتعدد مصادر استخداماتها. ويقصد بالأمن المائي قدرة الدولة أو الأمة على توفير حاجة سكانها من المياه ، للأغراض المختلفة ، سواء استهلاكية أو زراعية أو صناعية ، بتكلفة معقولة أخذة في اعتبارها احتياجات الأجيال القادمة ، بالإضافة إلى قدرتها على حماية مصادر مياهها ، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة .

ولا يتعدى مفهوم الأمن المائي إلى الأمن البحري ، أو الإقليمي ، إلا إذا كانت تشكل مصدراً من مصادر المياه العذبة ، وبها منشآت استراتيجية لتحلية المياه ، فتدخل بذلك ضمن نطاق الأمن المائي .

ويرتبط الأمن المائي بالأمن الغذائي ، لأن الأول ضروري للثاني ومكمل له، وكلاهما أساسيان لوجود الكائن الحي ، وركيزة طاقته ، ويزيد من أهمية المياه، أنها تشكل قاعدة أساسية للتطور الصناعي ، والتنمية الاقتصادية ، والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الحضاري ، ولهذا فإن الأمن الغذائي والأمن المائي يشكلان ركيزتين من أركان الأمن القومي (42).

كما يعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوفرة ، واستغلالها الاستغلال الأمثل ، بالترشيد في الشرب ، والري ، والصناعة ، وتعويضها بمصادر جديدة ، وهو

(41) محمد خليفة ، الأزمة الغذائية في العالم وفي الوطن العربي - عجز الطبيعة عن مسؤولية الإنسان ، الوحدة ، السنة السابعة ، العدد 84 ،

سبتمبر 1991 ، ص ص 18 - 35 .

(42) المختار مطيع ، ارتباط الأمن الغذائي في الوطن العربي، الوحدة ، العدد 27 ، يناير 1991 ، ص ص 13 - 22

لا يقل أهمية عن سواه ، بل يرى البعض أن الأمن المائي أهم من الأمن الغذائي ، لانه أساسه ، كما يمكن للإنسان أن يحقق المزيد من الغذاء ، بطرق صناعية مختلفة ، بينما زيادة المصادر المائية العذبة محدودة (43).

واستغلال مجاري المياه المتوفرة لدى دولة ما ليس بتلك السهولة والحرية ، خصوصاً إذا كانت قادمة من دولة أخرى ، أو متجهة إلى دولة أو دول أخرى ، لان المساس بهذه الموارد يهدد أمن تلك الدول ، ويجب ان يكون هناك تنسيق واتفاق مسبق حول أي تصرف حيال هذه الموارد ، ويمكننا استقراء عدد من الأحداث التاريخية المهمة في الصراع ، والتي كانت نتيجة مباشرة لاستغلال موارد المياه ، كما هو الحال في بناء السد العالي في مصر ، ومحاولات إسرائيل تحويل مجاري بعض الأنهار العربية ، وأعمال تركيا الجارية على مصادر مياه نهر الفرات ، إلى غير ذلك (44) .

مما يعني أن استغلال الموارد المائية إلى درجة قصوى ، في بلد من البلدان ، أو في حالة الاستغلال المنفرد لمياه مورد واحد تشترك فيه أكثر من دولة مع تجاهل الأطراف الأخرى ، تكون مسألة المياه مناسبة لتفجير الصراعات ، على كافة المستويات محلياً ودولياً (45) .

ولهذا فإن الأمن المائي يعتبر جانباً من جوانب الأمن القومي ، لا يقل أهمية عن أي جانب آخر ، وتزداد أهميته باستمرار وحسب ظروف كل دولة ، ودرجة توفر مواردها المائية ، ويتناسب عكسياً ، فكلما تزايدت الموارد المائية لدى الدولة قلت درجة الاهتمام بالأمن المائي ، وكلما نقصت هذه الموارد زادت أهمية الأمن المائي ، حتى تصل لدرجة الحساسية المفرطة ، وتكون الدولة في حالة حرب في سبيل الحصول على موارد مائية جديدة ، وبأي ثمن لأنها مسألة تتعلق بالحياة أو الموت .

4 - الجانب الاجتماعي :

ويمثله الأمن الاجتماعي .

يتردد مفهوم الأمن الاجتماعي بكثرة لدى علماء الاجتماع ، ويطلق عليه أيضاً التماسك الاجتماعي ، والقوة الاجتماعية ، ويقصد به الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكاً ، خالياً من كل مظاهر التردّي ، ابتداءً من السلبية ، وانتهاءً بالجريمة ، مروراً بانحطاط القيم الروحية ، وانهيار القيم الأخلاقية ، والعزوف عن الأصالة في العادات والتقاليد

(43) إحسان الشويكي ، الأمن المائي العربي ، الوحدة ، العدد 76 1991 ، ص 25

(44) مجدي صبحي ، مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ،

القاهرة ، يناير 1994 ، ص ص 197 - 202

(45) التقرير الاستراتيجي العربي ، دراسة خاصة للموارد المائية في الوطن العربي 1988 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،

الأهرام ، ص 423 ،

الأصيلة ، وقتل الهمم وانهيار العزيمة ، حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم ، وانتشار التناقضات الاجتماعية ، وفقدان الهوية المميزة للأمة . ويتطلب الأمن الاجتماعي دراسة المشاكل الاجتماعية ، بتحديد أية انحرافات عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك السوي ، وعدم السماح بالتفكك الاجتماعي ، مراقباً بدقة حتى لا تحدث فجوة في التوازن الاجتماعي (46). إن الدولة أو الأمة التي تفقد توازنها الاجتماعي ، تكون أقرب إلى النكث والاندثار ، كما أن الأمة التي تنتكر لماضيها وتنتكر حاضرها وتلعن مستقبلها غير جديرة بالحياة ، حيث تتولد هذه النظرة المتشائمة لدى المجتمع ، نتيجة للتغيرات البنائية السلبية ، التي تحدث لدى الفرد والعائلة نتيجة القهر الاجتماعي ، وتنتقل إلى أنماط السلوك الاجتماعي ، مؤثرة على القيم والتوجهات التي تؤدي إلى صلاح الأمة ، وديمومتها وتطورها المستمر . كما تلعب القيم والتوجهات الدخيلة وغير الملائمة دوراً رئيسياً في هدم المجتمعات ، وانتكاسة مقوماتها ، وعاملاً من عوامل إعاقة التنمية والتقدم في هذه المجتمعات ، ولا سبيل لتجنب ذلك إلا بالمحافظة على القيم والمعتقدات والتوجهات الذاتية ، التي تعبر عن ماضي وحاضر ومستقبل الأمة .

5- الجانب الثقافي :

ويشمل هذا الجانب الأمن الثقافي والأمن الإعلامي . أ. الأمن الثقافي : ظهر مفهوم الأمن الثقافي معبراً عن قدرة الدولة أو الأمة على الحفاظ على ثقافتها ، وتراثها ، وأنماط السلوك ، والاستهلاك ، واللغة ، والاعتزاز بالتاريخ ، إلى غير ذلك ، حيث إن لكل أمة ثقافة خاصة بها ، تميزها عن غيرها تحافظ عليها وتعتز بها ، وترى فيها وسيلة لوحدها ، وأداة تستخدمها لإثارة مشاعر أبنائها أمام التحديات الخارجية ، لأن المجتمع الذي تنهار ثقافته ، أو تتفكك أمام الثقافات الأخرى ، يفقد ترابطه وتضيق ثقة أفراده بأنفسهم ، ويصبحون عالة على غيرهم ، كما يفقدون شخصيتهم وروحهم المجتمعية ، وتتحطم عناصر جوهرية في بنية مجتمعهم (47) .

كما يشمل الأمن الثقافي نشر ثقافة الأمة أو الدولة في أنحاء العالم، والترويج لها لغرض التمهيد لنشر أيديولوجيات معينة ، من منطلق أن الهجوم خير وسيلة للدفاع ، حتى في مجال المحافظة على الثقافة والتراث ، كذلك الدفاع عن الثقافة المحلية ضد الغزو الأجنبي ، لأن الغزو الثقافي أكثر خطورة على الأمن القومي من الغزو

(46) د. محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة ، ط 1 ، 1985 ، ص 280 - 284

(47) الطاهر وعزيز ، الإنسان والمجتمع والثقافة ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، عدد 21 يونيو 1986 ، ص 8

العسكري المباشر ، على المدى الطويل ، لانه إذا تمكن من أمة مسخ شخصيتها القومية وخلق لها شخصية مشوهة غير واضحة المعالم ، تفقد القدرة والإدراك بسبب فقدانها لهويتها .

لقد أتبعَت الدول الاستعمارية سياسات متعددة للقضاء على الثقافات الوطنية، التي كانت تواجهها بعد انتصاراتها العسكرية ، في مستعمراتها ، حيث اتبعت تلك الدول سبلاً معقدة ومتشابكة ، للوصول الى نقاط الضعف في كل ثقافة ، من أجل اختراقها ، فقامت بإلغاء اللغات المحلية وإحلال لغة المستعمر محلها ، وشوهت تاريخ وحضارة تلك البلدان وزعزعت الثقة لدى شعوبها في ثقافتهم وتراثهم وتاريخهم وحضارتهم ، وتركت بصماتها حتى بعد أن تحصلت تلك الدول على الاستقلال السياسي ، ولم تستطع في الغالب التخلص من التشويه الثقافي الذي خلفه الاستعمار الغربي الى درجة تتكرر بعضها للغتها واستبدالها بلغة المستعمر السابق .

ب : الأمن الإعلامي : ظهر مفهوم الأمن الإعلامي كأحد ركائز الأمن القومي أخيراً، حيث تم استخدام أسلوب الدعاية بكثافة منذ الحرب العالمية الأولى ، لخدمة المجهود الحربي ، ثم تطورت هذه الوسيلة في العهد النازي في ألمانيا ، والعهد الفاشي في إيطاليا ، وزادت أهميتها منذ الحرب العالمية الثانية ، فاعتبرت الدعاية من الوسائل الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول⁽⁴⁸⁾ كما سبق ذكره .

ويتمثل الأمن الإعلامي في قدرة الدولة على إحضار حجج الخصم، وخدمة أهداف الدولة ، وإيصال المعلومات التي تخدم قضاياها إلى العالم ، في الوقت المناسب وتون تشويهه ، لهذا اهتمت الدول بوسائل الأعلام وقامت بتطويرها لخدمة أهدافها القومية .

وقد شاركت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمواصلات ، في زيادة حدة وخطورة هذه الأداة ، حتى أصبحت تهدد الأمن القومي للدولة ، إذا ما وجهت ضدها ، كما هو الحال بالنسبة للإعلام الغربي ، خصوصاً إعلام الولايات المتحدة الأمريكية الموجه ضد الأمة العربية ، بشكل مدروس ومكثف بسبب سيطرة الصهيونية عليه ، وعجز الأقطار العربية كبقية الدول النامية عن الرد على ذلك الإعلام بنفس القوة ، والقدرة المؤثرة لما يعاني منه هذا الإعلام من انخفاض درجة فاعليته ، لأسباب مادية وتكنولوجية ، وبشرية ، ولهذا لم تستطع الدول العربية خاصة والنامية عامة تحقيق أمنها الإعلامي ، وأمكن اختراقها إعلامياً ، وتشويه صورتها في العالم⁽⁴⁹⁾.

(48) د. أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص 447.

(49) د. محمد على عوني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة : مكتب الإنجلو المصرية ، ط 2 ، 1981 ، ص 18.

إن مفهوم الحرب الباردة ، الذي ساد لفترات طويلة يقصد به الحرب الإعلامية ، والحرب الدعائية ، لأنه كان صراع دعايات ، تروجها كل دولة لخدمة سياستها الخارجية ، ونشر أيدلوجيتها وقيمها المختلفة .

وتعاني الدول النامية من استعمار إعلامي ، يهدد وجودها القومي، حيث تعتمد أغلب تلك الدول على وكالات أنباء استعمارية ، تحتكر مسألة الأعلام ، ولهذا تحاول التحرر من التبعية الإعلامية ، بإيجاد وكالات أنباء خاصة تنقل الصورة الحقيقية منها وإليها ، لان الاعتماد على الآخرين في مجال الإعلام يؤدي إلى تأخير النمو السياسي ، والاقتصادي، وهو وجه آخر للإرث الاستعماري (50) .

إن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في كافة المجالات، خصوصاً في الصراع السياسي ، والاقتصادي ، الدائر بين الدول الصناعية والدول النامية حيث استطاعت الدول الصناعية بفضل إمكانياتها الإعلامية الكبيرة أن تحقق الغلبة في هذا المجال ، وتجعل الدول النامية دولاً تعاني من التبعية الإعلامية ، بالرغم من كل محاولاتها للتخلص من هذه التبعية ، التي لا تقل خطورة عن التبعية السياسية والاقتصادية (51) .

وبسبب هذه الأهمية ، فقد أصبح للأمن الإعلامي شأن كبير ، وبدأت الدول تسعى للتحرر من التبعية الإعلامية ، باعتمادها على مواد إعلامية محلية، ووكالات أنباء تخصها ، تقوم بنقل وتداول الأخبار التي ترغب هذه الدول في تداولها ، واشتركت أغلب الدول النامية في القنوات الفضائية لنقل وجهات نظرها ، عبر تلك القنوات الى كافة أنحاء العالم .

6- الجانب البيئي :

ويمثله الأمن البيئي .

بدأ مفهوم الأمن البيئي يتداول بكثرة في السبعينيات ، من القرن السابق خصوصاً في المنظمات الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة ، حيث بدأت المخاطر تتضح بقوة نتيجة لتلوث البيئة أرضاً ، ومياهها ، وهواء ، نتيجة مخلفات وعوادم الحضارة، حتى وصلت إلى تهديد الوجود البشري برمته نتيجة لتصاعد هذه السموم والغازات الى طبقات الهواء العليا ، وغلاف الكرة الأرضية. في الوقت الذي بدأت فيه الدول الصناعية، تبحث عن أراضي فضاء في الدول الفقيرة المتخلفة لدفن نفاياتها ، متناسية أن البيئة واحدة ، والتلوث يعم الجميع بشكل أو بآخر ، حيث تداركت هذه الدول النامية الخطورة التي سوف تتعرض لها بفعل هذه البقايا ، وكيف أن أمنها البيئي في خطر ، فأصبحت

(50) نبيل ابو الفتوح ، مجمع وكالات الأنباء ومؤتمر كولومبو ، الشورى طرابلس ، عدد 7 ، أكتوبر ، 1976 ، ص 131

(51) د. محمد على عوي ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص 19

ترفض مثل هذه الأفعال ، وتشهر بتلك الدول ، وترفض أي مقابل مادي ، لتسوية مثل هذه الموضوعات .

لقد أصبحت الأمم المتحدة تركز باهتمام كبير على مسألة حماية البيئة، والأمن البيئي ، باعتبارها مسألة دولية ، تتناقص عبر المنظمات الحكومية الدولية ، حيث عقد أول مؤتمر دولي لبحث شامل لمسألة البيئة عام 1972 ، في أستوكهولم ، بحضور ممثلي ثلاث عشرة دولة ، وتمت مناقشة كافة جوانب البيئة حيث تقرر إنشاء برنامج للأمم المتحدة للبيئة (UIVEP) ، والذي قدم تقريراً يعتبر ناقوس الخطر الأخير ، بعد عشر سنوات في أكثر من 600 صفحة ، وتلى ذلك اجتماعات ومؤتمرات ولجان ، وضرورة التركيز على تنمية قابلة للاستمرار ، حتى أصبحت مسألة البيئة والتنمية جزءاً مهماً من المفاوضات السياسية بين الشمال والجنوب⁽⁵²⁾. ثم تطور النظر إلى الأمن البيئي ليصبح مسألة داخلية لكل دولة ، يطلق عليها الأمن البيئي ، والذي يشكل أحد ركائز الأمن القومي .

لقد أصبح الأمن القومي أكثر شمولاً ، وتعدداً في جوانبه ، التي يناقشها عندما حاولت الأمم المتحدة بواسطة أمينها د. بطرس غالي تحديد خمسة أنواع من الأخطار الجديدة التي تهدد أمن الدول وشعوبها ، وهي ظهور قوى ذات طابع عالمي لا يمكن لأية دولة أن تسيطر عليه بمفردها، ومن بين هذه القوى أولاً : التدهور والتلوث المستمران للبيئة ، تقشي الأمراض ، مثل نقص المناعة المكتسب، والهجرة عبر الحدود الوطنية ، النزوح الجماعي للاجئين هرباً من الحروب والاضطهاد ، وثانياً الأخطار والكوارث الطبيعية المتزايدة ، وثالثاً : المجموعات الإجرامية الدولية المتعاملة في المخدرات ، وغسيل الأموال ، وتجارة السلاح غير المشروع رابعاً : تهديدات دولية جديدة للسيطرة على الاقتصاديات الوطنية وخامساً: الغزو الثقافي نتيجة ثورة الاتصالات ، والتي تؤدي إلى تفكك اجتماعي ، بالإضافة إلى الانفجار السكاني ، وتدهور الصحة ، كل ذلك يؤدي إلى الشعور بعدم الأمن وتزايد الخوف⁽⁵³⁾ .

⁽⁵²⁾ هشام حمدان ، الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 185 ،

1994 ، ص 46 - 66

⁽⁵³⁾ د. بطرس بطرس غالي ، مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، السياسة الدولية ، السنة الواحدة والثلاثون العدد

119 يناير 1995 ص 8-17

ثالثاً : عناصر الأمن القومي

تتطابق عناصر الأمن القومي ، إلى حد كبير مع عناصر قوة الدولة ، وترتبط بشكل واضح بعناصر السياسة الخارجية والمصلحة القومية ، نتيجة لتشابك هذه المفاهيم وامتزاج عناصرها ، مما أوجد حالة من الخلط لدى الكتاب والباحث عند محاولاتهم تحديد عناصر كل مفهوم ، فنجد من يحدد مرتكزات قوة الدولة في: (54)

1- الرقعة السياسية وخواصها الطبيعية .

2- العنصر البشري أو السكان .

3- اقتصاديات الدولة ومقوماتها .

4- النظام السياسي للدولة والسياسيات التي ينتجها .

وإذ تعتمد الدولة على هذه العناصر في بناء قوتها الذاتية فإنها بالتالي ستعكس مقومات المصلحة القومية ، وتعتبر في نفس الوقت عن عناصر مهمة في الأمن القومي ، لا تكاد تختلف عليها دولتان .

ويرى بعض الباحث أن الإمكانيات الحقيقية الكامنة لقوة أية دولة ، تقوم على الركائز التالية (55).

1- جغرافية الأرض .

2- الموارد الطبيعية .

3 - السكان .

4- الاستعداد العسكري .

5- نوع الدبلوماسية .

6- الطاقة التصنيعية .

7- التجانس الثقافي .

ورغم التوسع في هذا الطرح ، فمن الممكن دمجها في ركائز أساسية محددة ، تعتبر عناصر مهمة في بناء قوة الدولة ، ويمكن تحديدها في الوضع الجغرافي، والسكان ، والنظام الداخلي ، والقوة العسكرية ، والموارد الطبيعية .

ويحدد البعض عناصر الأمن القومي التي على أساسها توضع خطة الأمن القومي، فيما يلي (56).

1- مكانة الدولة وإمكانياتها المادية والفنية .

2- المصالح القومية (مصالح الدولة ومصالح الأمة) .

3- صلة الدولة بالمنظمات الدولية والإقليمية .

4- مجموعة المصالح الأيديولوجية التي تتبناها الدولة .

(54) د. امين محمود عبد الله ، في اصول الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ط1 ، 1977 ، ص 155

(55) د. عمر محمد على ، تنمية القوة الذاتية العربية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي حول الاستعمار والفراغ ، كلية الاقتصاد والعلوم

السياسية ، جامعة قاريونس ، بنغازي 1986

(56) عميد محمد عبدالكريم ، الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص 68 - 71

ويلاحظ من السرد السابق لعناصر الأمن القومي ، أنها لا تختلف كثيراً من دولة إلى أخرى ، ولكن الاختلاف يكمن في خطة الأمن القومي لدى كل دولة ، أو ماتراه مرتكزات أساسية لأمنها القومي .

ويتحكم في خطة الأمن القومي ، عوامل كثيرة أهمها الإيديولوجية ، والإمكانيات والتصور الذي تتميز به كل دولة لمسألة الأمن القومي ، كما تتحكم فيه الأوضاع الدولية وإمكانيات العدو إن وجد .

ويمكننا إجمال عناصر الأمن القومي في الآتي :

1- غياب التهديد الخارجي

2- إمتلاك القدرة على صد العدوان .

أ. بقوة ذاتية .

ب. بارتباطات خارجية .

3- وجود خطة الأمن القومي (المرتكزات والادوات)

1- غياب التهديد الخارجي :

يتمثل التهديد الخارجي ، إما في عدوان مباشر ، أو عدوان غير مباشر ، حيث أن العدوان المباشر يأخذ شكل الغزو العسكري ، وهناك الكثير من الأمثلة المعاصرة كالتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام 1986 ، والتدخل الأمريكي في شيلي عام 1974 ، وغير ذلك ⁽⁵⁷⁾ . أما العدوان غير المباشر ، فهو أكثر انتشاراً ويأخذ أشكالاً متعددة ، كالحصار بكافة أنواعه ، الحصار العسكري ، والحصار العلمي ، والحصار التكنولوجي ، والاقتصادي وغير ذلك ، كما يمثل الغزو الثقافي والفكري ، عدواناً غير مباشر ، حيث أن السيطرة الاستعمارية بالوسائل الثقافية تكون أكثر استقراراً واستمراراً من الوسائل العسكرية ⁽⁵⁸⁾ . كما ان محاولة الإخلال بالتوازن في القوى يشكل تهديداً غير مباشر للدولة ، وكذلك النشاط الهدام الذي تسلكه بعض الدول عن طريق أجهزة مخابراتها وعملائها ، يعتبر عدواناً غير مباشر ، وقد يتحول في لحظات إلى عدوان مباشر ⁽⁵⁹⁾ .

ويمكن للدولة أن تكون بمنأى عن التهديد الخارجي ، إذا كانت بعيدة عن الأخطار التي أشرنا إليها ، حيث إن هذه الأخطار قد تكون غير موجودة بالنسبة لاية دولة ، إذا استطاعت أن تتبع سياسات معينة ، تحقق لها ذلك ، مثل سياسة الحياد التي

⁽⁵⁷⁾ إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية والدولية ، مرجع سابق ، ص ص 276 - 282 .

⁽⁵⁸⁾ نفس المرجع السابق ، ص 567

⁽⁵⁹⁾ أحمد هاني ، الجاسوسية بين الوقاية والعلاج ، مرجع سابق ، ص ص 233 - 258

كثيراً ما تبعد الدولة عن الصراعات الدولية ، كما هو الحال بالنسبة لسويسرا ، والتي أبعدتها كثيراً هذه السياسة إلى حد ما عن التهديد الخارجي . كذلك تسعى الدولة في سبيل تجنب الأخطار الخارجية ، الى التمسك بتطبيق القانون الدولي ، والالتزام بالمواثيق الدولية ، واحترام الدول الأخرى ، باتباع سياسة المهادنة ، وحسن الجوار ، وعدم التعرض بأي شكل لأية دولة أخرى مما يثير غضبها فتلجأ إلى الانتقام .

ولتشابك العلاقات الدولية ، وتنازع الإرادات في سبيل تحقيق المصالح القومية، أصبحت ظاهرة الصراع الدولي دائمة ، ومن الصعب تصور النسق الدولي بدونها، ولذلك من المستحيل غياب الخطر الخارجي كلياً⁽⁶⁰⁾ ولهذا تسعى كافة الدول لتحقيق أمنها ببناء قوتها ، وامتلاك القدرة على صد أي عدوان خارجي.

2- امتلاك القدرة على صد العدوان :

أي قدرة على صد أي عدوان خارجي بإمكانياتها الذاتية ، أو بارتباطاتها الخارجية.

أ. الإمكانات الذاتية للدولة :

وتتمثل في موقع الدولة ، وخواصها الطبيعية ، وإمكاناتها البشرية والاقتصادية ، ودرجة استقرارها السياسي .

1) موقع الدولة وخواصها الطبيعية .

لموقع الدولة وخواصها الطبيعية ، أهمية كبرى في بناء قوتها ، وتحديد سياستها الأمنية المناسبة لهذا الموقع ، حيث أثبتت الأحداث أن التقدم التكنولوجي الهائل ، في مجال الأسلحة الاستراتيجية كالصواريخ العابرة للقارات ، واستخدام الفضاء ، لم يفقد العامل الجغرافي أهميته ، بل استمرت هذه الأهمية ، خصوصاً أن ثبات هذا العنصر يتيح للدولة فرصة اختيار السياسة الأمنية المناسبة لهذا الموقع لأن : " الجغرافيا عامل حيوي لتحديد سياسة الأمن فإن كان التاريخ قابلاً للتغيير وان كانت العوامل الأخرى تدخل فيها الناحية التقديرية إلى حد كبير فإن عامل الجغرافيا ثابت لا يمكن تغييره أو تبدله وهو بمثابة الحقيقة الكبرى التي تحدد اتجاهات الأمن"⁽⁶¹⁾.

ولكن هذا لا ينفي التغيير الذي يحدث في نظريات الجغرافيا السياسية ، كنظرية (ماكندر) أو نظرية (ماهان) أو نظرية (سبيكمان) ، فمثل هذه النظريات والتي أعطت أهمية مطلقة للموقع الجغرافي في بناء قوة الدولة ، لم تعد كالسابق ، فقد

⁽⁶⁰⁾ لمزيد من تفسير ظاهرة الصراع د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص ص 223 - 259

⁽⁶¹⁾ أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص 179

أثر التقدم التكنولوجي في تقديراتها ، ودرجة ضوابطها ، بالرغم من أنها تحمل أفكاراً استراتيجية فاعلة في بعض الأحيان (62) .

وموقع الدولة قد يكون على شواطئ بحار ، أو محيطات ، وقد تكون الدولة على هيئة جزيرة ، أو مجموعة جزر ، أو تكون داخلية ليس لها شواطئ بحرية ، أو لها ضفاف أنهار ملاحية ، وقد تقع الدولة أحياناً وسط دولة أخرى ، أي تحيط بها من جميع الجهات . ودرجة أهمية الموقع الجغرافي ، تتغير من عصر إلى عصر ، حيث قامت الامبراطوريات الكبرى في فترة تاريخية على ضفاف الأنهار ، ومصادر المياه المهمة ، ثم أصبح البحر المتوسط أهم موقع جغرافي ، وقامت على شواطئه أهم الحضارات ، وفي فترة أصبحت للجزر التي تقع في طريق التجارة أهمية لحصانة موقعها كبريطانيا واليابان مثلاً ، وأخيراً أصبحت الدول التي تقع على المحيطات ذات أهمية كبرى .

كما ان موقع الدولة من حيث القرب أو البعد من مناطق التوتر ، أو من العدو القائم أو المحتمل، يؤثر في قوة الدولة وخطة أمنها القومي ، كما يؤثر حجم الدولة ومساحتها وشكلها في قوتها ، وللمناخ تأثير على الحياة النباتية والإنتاجية و الحيوانية ، زد إلى ذلك التركيب الجيولوجي لأرض الدولة ، من حيث توفر المعادن والموارد الطبيعية ، كل ذلك يؤثر في بناء قوة الدولة ودرجة اعتمادها على ذاتها ، كما تلعب مصادر المياه المتوفرة دوراً مهماً في بناء قوة الدولة وخلق الاستقرار واستمرار الحياة فيها .

2) الإمكانيات البشرية والاقتصادية :

أ. الإمكانيات البشرية .

تمثل الإمكانيات البشرية عنصراً مهماً من عناصر قوة الدولة ، حيث تشمل هذه الإمكانيات عدد السكان ، ونسبة الشباب بينهم ، وإمكانياتهم العلمية ، ومقدرتهم الذهنية والإنتاجية ، وتركيباتهم الاجتماعية والنفسية ، وحالاتهم المعنوية، إلى غير ذلك. فالإنسان هو رأس المال البشري الذي تسعى أغلب الدول لاستثماره، لأن اهتمام أية أمة بمستقبلها يعني اهتمامها بالإنسان الذي يمثل إرادة تلك الأمة ووسيلتها من أجل تحقيق مستقبلها على نحو يرضي طموحاتها وتصوراتها (63) .

(62) د. امين محمود عبدالله ، في أصول الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق

(63) د. جيهان حنّو و د. سليمان القدسي ، الاستثمار في رأس المال البشري ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،

عدد 87 ، مايو 1986 ، ص 103

ولا يخفى على أحد أهمية العنصر البشري ، في بناء قوة الدولة العسكرية، والاقتصادية ، لدرجة أن هناك دولاً لا تعتمد في قوتها إلا على كفاءة العنصر البشري، كما هو الحال في اليابان .

وهناك دول كثيرة لديها إمكانيات اقتصادية هائلة خصوصاً في الموارد الطبيعية ، والثروات الكبيرة ، إلا أنها تعاني من تخلف وتبعية بسبب ضعف إمكانياتها البشرية ، التي تكون خاملة ، وغير مدربة ، وغير موظفة لخدمة اقتصادياتها . فالإمكانيات البشرية تشمل مواصفات كثيرة ابتداء من وجود الشخصية القوية ، إلى الأيدي العاملة الماهرة ، إلى التجانس الثقافي وغير ذلك . وهذه المواصفات ، تعتمد في تميمتها على خطط الدولة لاستثمار العنصر البشري ، وتقديرها للكفاءات العلمية والمهنية ، حتى تحافظ على هذه الكفاءات من الاندثار أو الهجرة مما يضعف الدولة ، ويحرمها من أحد عناصر قوتها .

ب . الإمكانيات الاقتصادية :

تتمثل الإمكانيات الاقتصادية في توفر الموارد المادية والطبيعية ووجود قاعدة صناعية قوية وتوفير حد معين من الاكتفاء الذاتي . وتعتبر الإمكانيات والموارد المادية والطبيعية من أهم عناصر قوة الدولة⁽⁶⁴⁾ ، وهي في نفس الوقت تمثل دعامة رئيسية لتحقيق الأمن القومي . والموارد منها المتاحة ومنها التي يمكن استغلالها ومنها المفترض وجودها، كما تملك الدول موارد خارجية كالاستثمار الخارجي ، ويمكننا إجمال الموارد المادية والطبيعية في الآتي: ⁽⁶⁵⁾

1. الموارد الغذائية :

ويمثل هذا المورد أهمية بالغة ومتزايدة بالنسبة لقوة الدولة من خلال تحقيقه للأمن الغذائي، والذي يعتبر الشغل الشاغل بالنسبة لكافة دول العالم ، نتيجة لنقص الغذاء مقابل الزيادة الكبيرة في عدد السكان في العالم . ورغم صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلا أنه يمكن توفير الحد الأدنى منه في الداخل حتى تستطيع الدولة الصمود أمام أي حصار غذائي قد تتعرض له .

(64) د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ، ص 117 - 180

(65) د. أمين محمد عبدالله ن في أصول الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق ، ص 107 - 130

2. الموارد المعدنية :

وتلعب الطبيعة الدور الأساسي في توزيع هذا المورد بين دول العالم ويتصف هذا التوزيع بعدم العدالة ، حيث توجد دول تتمتع بموارد معدنية كثيرة بينما تحرم دول أخرى من أية معادن وتقسم الموارد المعدنية إلى :

أ- موارد الطاقة المعدنية :

كالفحم والنفط والطاقة النووية ، ولا يخفى على أحد أهمية هذه الموارد في بناء قوة الدولة سواء بالاكتماء الذاتي ، من هذه الموارد ، أم التصدير أو التهديد باستخدامها كسلاح وقت الحاجة ، لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية معينة .

ب - المعادن الإستراتيجية :

كالصلب والنيكل والزنك والقصدير والمنجنيز والنيكل وغيرها وتقسم هذه المعادن من حيث أهميتها إلى :

— مواد إستراتيجية : وهي مواد ضرورية للدفاع القومي .

— المواد الحرجة : وهي أقل أهمية من الأولى ويمكن الحصول عليها من الداخل أو الخارج .

— المواد الأساسية : وهي متوفرة سواء أثناء الحرب أم السلم ، والحصول عليها ميسور .

3) الصناعات التحويلية :

وأهمها الصناعات العسكرية ، المتعلقة بأدوات الحرب وآلياتها ، لأن الاعتماد على استيراد السلاح والمعدات الحربية يعتبر ضعفاً للدولة ويشكل تهديداً لأمنها القومي. وتعتبر صناعة الحديد والصلب أهم الصناعات التي ترسي قاعدة صناعية قوية، وتدعم باقي الصناعات ومصدراً مهماً لقوة الدولة .

4) الاكتفاء الاقتصادي الذاتي :

يحدث الاكتفاء الذاتي عن طريق حماية وتنمية الزراعة والصناعة المحلية و الاعتماد على النفس في الغذاء والمواد الاستهلاكية الأخرى ، وعدم المبالغة في استيرادها والتركيز على توفير المعدات الصناعية وتطوير ومسايرة التقدم التكنولوجي واختيار الأفضل منها للمجتمع والمناسب لعاداته وتقاليده .

3- درجة الاستقرار السياسي :

تعتمد قدرة الدولة على مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية ، الى حد كبير على درجة الاستقرار السياسي ، لانه بدونه لا يمكن للدولة أن توظف إمكانياتها لهذا الغرض ، لان تصدع الجبهة الداخلية يتيح للعدو اختراقها في كافة نقاط الضعف ، اجتماعية كانت أم اقتصادية .

ولهذه الأسباب نجد الدول المعادية تنتهز الفرص لتنفيذ عدوانها عندما يكون الخصم في حالة عدم استقرار سياسي ، بحيث تكون الجبهة الداخلية متصدعة في الكثير من جوانبها .

ويعتمد الاستقرار السياسي على الشرعية الداخلية والتي تأتي بدورها نتيجة الرضا والقبول من قبل المواطنين لنظام الحكم ، إما الاستقرار السياسي الذي يتولد نتيجة للفقر واستخدام العنف فإنه مؤقت لا يعتمد عليه عند مواجهة الأخطار الخارجية . وعند تحليلنا لظاهرة الرضا والقبول لدى الشعب ، نجدها تتولد إما لأن الشعب يعتبر نظام الحكم معبراً عن إرادته السياسية ، أو لأن هذا النظام يحقق للشعب إشباع رغباته الاقتصادية والاجتماعية وقد يكون بسبب الشعور بأنه لا وجود لبديل أفضل منه ، كما أن الشرعية تقررهما القيم والتوقعات الاجتماعية التي يستطيع النظام مسايرتها وتحقق أهداف الجماعة (66).

وتتحكم عوامل متعددة في قبول أفراد الجماعة لنظام الحكم مثل درجة الديمقراطية السائدة في الدولة ، وإلى أي حد يشارك الفرد في إصدار القرار السياسي ، وكذلك درجة التماسك الاجتماعي ، والابتعاد عن الطائفية والقبلية ، بالإضافة إلى مستوى المعيشة في الدولة ، فكلما استطاعت الدولة تحقيق مستوى أفضل لأفراد الجماعة ، فكلما زاد رضاهم عنها وقبولهم لها . كل هذه العوامل تشكل أداة الاستقرار السياسي ، والذي يعتبر من العوامل الأساسية لقوة الدولة .

ب. إمتلاك القوة بالارتباطات الخارجية للدولة :

تسعى بعض الدول من أجل تحقيق أمنها القومي ، إلى ربط مصيرها بالدول العظمى بصورة أو بأخرى ، خصوصاً بعد تأكيد هذه الدول أن سياسة الأمن الجماعي ، التي سعت إليها بعد الحرب العالمية الأولى ، وإنشاء عصبة الأمم ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، وقيام منظمة الأمم المتحدة ، لم تحقق أهدافها حيث فشلت في تحقيق الأمن والاستقرار الدولي ، وبالتالي لم تحقق هذه المنظمات الأمن القومي لأية دولة .

لذلك لجأت دول كثيرة ، في سبيل ضمان أمنها القومي إلى سياسة الأمن الإقليمي ، بربط مصيرها بالأحلاف العسكرية ، خصوصاً حلف (وارسو) ، قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك هذا الحلف ، بينما ارتبطت مجموعة أخرى بحلف الأطلسي (ناتو) . كما أن هناك دولاً صغيرة تعتمد على التحالفات الاستراتيجية مع دول كبرى مثل ما يسمى بدولة إسرائيل ، وكذلك دول عربية مثل الكويت التي

(66) د. فاروق يوسف احمد ، القوة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1984 ، ص 23

ارتبطت باتفاقيات متعددة في الجانب الأمني مع دول كبرى نتيجة لتجربتها المريرة السابقة من غزو العراق لها . وينطبق ذلك على العديد من دول العالم . لتضمن الاستفادة من مظلتيهما النوويتين وقواتهما ، وقواعدهما العسكرية المنتشرة ، حيث ارتبطت دول أوربا الغربية بأمن الولايات المتحدة الأمريكية ، ارتبطت دول أوربا الشرقية بأمن الاتحاد السوفيتي ، بالإضافة لارتباط دوليات أخرى هامشية من بعيد بهذين الحلفين . ويحاول حلف الناتو الآن أن يضم إليه بعض دول أوربا الشرقية السابقة ، في تحالف جديد ، لم تتضح معالمه بعد ، كما أن هناك دولاً أخرى تخضع لسياساتها الخارجية ، لتعليمات دول كبرى في سبيل حمايتها ، وتوفير السلاح لها بالمجان ، لعدم قدرتها ذاتياً على حماية وتحقيق أمنها القومي ، وهي سياسات غير مجدية ، لان القوة الذاتية هي الدعامة الأساسية لتحقيق الأمن للدولة ، وهو المبدأ الذي تسعى كافة الدول لتحقيقه ، لأنه الضمانة الحقيقية لأمنها ، وهو الركيزة التي لاغنى عنها ولكنه مكلف للدولة خصوصاً في ظل التقدم الهائل في الأسلحة وتكلفتها الباهضة ، والتغير السريع في تكنولوجيا السلاح .

3- إعداد خطة للأمن القومي :

في هذا العنصر من عناصر الأمن القومي تحديداً ، تتضح الاختلافات بين الدول تبعاً لتصوراتها لمسألة الأمن ، والأيدولوجية التي تعتنقها ، وإمكانياتها المتوفرة ، وعلاقاتها الدولية ، وما تسمح به الأوضاع الراهنة ، والمستقبلية عند إعداد هذه الخطة . فالدولة تملك عدداً من الأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية ابتداء بالدبلوماسية وانتهاء بالحرب مروراً بالأدوات الاقتصادية والإعلامية والدعاية وغيرها ، ومن خلال قدرتها على توظيف هذه الأدوات ، تقوم خطة الأمن القومي للدولة . وبالرغم من هذه الاختلافات ، إلا أنه يمكن تحديد بعض الإجراءات التي تتخذها أية دولة في الغالب ، والتي تعتبر مرتكزات للأمن القومي ، وهي :

أ- إصدار قوانين تتعلق بالأمن القومي :

فالكثير من الدول تضع تشريعات خاصة ، بمسألة الأمن القومي ، تحدد الكيفية التي تتعامل بها الدولة مع القضايا المتعلقة بهذه المسألة ، وكثيراً ما يحمل هذا القانون اسم قانون الأمن القومي ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁷⁾ . وتلجأ دول العالم الثالث ، وبعض الدول المتقدمة ، أيضاً إلى إصدار قوانين طوارئ ، تحكم بمقتضاها البلاد في سبيل تحقيق الأمن القومي ، أثناء الظروف غير

(67) بمحصول قانون الأمن القومي الأمريكي لعام 1974 ، هاري يوش وآخرين ، علم اقتصاد الأمن القومي ، مرجع سابق ، ص 49

العادية ، والتي تشعر فيها الدولة بأنها مهددة بأية أخطار سواء من الطبيعة أو من البشر .

ب- إنشاء مؤسسات تتعلق بالأمن القومي
ومثال ذلك المجالس التي تحدد خطط الأمن القومي وترسم مستقبل البلاد ، وقد تحمل اسم (مجلس الأمن القومي) كما هو الحال في عدد من البلاد المتقدمة ، وأحياناً تعطى لها أسماء أخرى كالمجلس الاستشاري أو غرفة العمليات .
كما تم إنشاء مؤسسات متعددة لخدمة الأمن القومي ، كمراكز المعلومات والدراسات الإستراتيجية ، ومعاهد الأبحاث المختلفة ، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية التي تنفذ برامج الأمن الوقائي ، والتي تقوم بتنسيق وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

ج - تحديد سياسة معينة لخدمة الأمن القومي :
كثيراً ما تقوم خطة الأمن القومي على الاعتماد على سياسات معينة كسياسة الأمن الإقليمي ، أي التحالف مع دول أخرى لتحقيق الأمن ، وفي الغالب يكون هذا التحالف مع دول كبرى ، لتنتمتع الدول الصغرى بحمايتها ⁽⁶⁸⁾. ولكن هناك بعض الدول ترى أنه لا مصلحة لها في الارتباط بالدول الكبرى ، عن طريق أحلافها أو علاقاتها المشبوهة ، فتلجأ إلى سياسة الحياد وعدم الانحياز كوسيلة لإبعادها عن الصراعات الدولية.

وقد رأت الدول الكبرى ، في فترات لاحقة أن سياسة التعايش السلمي ، وتخفيف حدة الحرب الباردة بينها ، تحقق لها الأمن المنشود ، كما يحاول العدو الصهيوني أن يرفع شعار التعايش السلمي مع العرب من أجل تحقيق التوسع والاستقرار المرحلي الذي يحتاجه لتنفيذ خطته المستقبلية وفي نفس الوقت يرى أن سياسة أو شعار الحدود الآمنة لإسرائيل ، هو الذي يحقق أمنه المطلوب .
وخطة الأمن القومي ، تشمل عدة جوانب بالإضافة الى السياسات السابقة حيث تشمل الجانب السياسي والجانب العسكري والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وغير ذلك . ولكل دولة أسلوبها الخاص في معالجة هذه الجوانب ، لتحقيق أمنها كما تتحكم فيها عوامل متعددة ، وتفرض عليها أحياناً انتهاج سياسة بذاتها ، لتحقيق أمنها .

(68) د. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ط

الخاتمة :

بعد أن تناولنا أحد أهم موضوعات العلاقات الدولية وهو الأمن القومي كمفهوم وجوانب وعناصر يمكننا إدراك أهمية هذا الموضوع وضرورة التعمق في دراسته والاهتمام به لنوضح اللبس الكبير الذي يعانيه مفهوم الأمن في مجتمعاتنا العربية ، والذي نقشعر الأبدان أحياناً لتوظيفه لأغراض غير إنسانية في بعض البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء رغم انه موضوع حيوي ويشكل مرتكزاً أساسياً لأي سياسة خارجية مهما كانت أيديولوجياتها التي تنتمي إليها .

وبعد وضوح أهمية هذا الموضوع سنقدم في بحث آخر من سلسلة دراسات في العلاقات الدولية الإطار العام لمفهوم الأمن القومي العربي وضرورة إيجاد صياغة له تتناسب مع المتغيرات العربية والدولية الراهنة .

المراجع

اولاً الكتب العربية

- 1- أحمد هاني ، في الجاسوسية بين الوقاية والعلاج (د.ط.ت.د.م.) .
- 2- د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل .
- 3- د. أمين الساعاتي ، الأمن القومي العربي صياغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 1 1993 .
- 4- د. أمين محمود عبدالله ، في أصول الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، 1977 .
- 5- أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة ، ط 1 ، 1975 .
- 6- أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، بيروت ، معهد الإنماء العربي 1984 .
- 7- أمين هويدي ، العسكرية والأمن في الشرق الأوسط ، تأثيرها على التنمية الديمقراطية دار الشروق ، ط 1 ، 1991 .
- 8- د. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ط 2 ، 1986 .
- 9- د. زياد حافظ ، أزمة الغذاء في الوطن العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط 1 1976 .
- 10- د. فاروق يوسف الد ، القوة السياسية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1984 .
- 11- د. عبدالله عبدالقادر ، ود . عصام ابو الوفا ، مقومات الأمن الغذائي ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، البيضاء ، ليبيا ، 1980 .
- 12- د. عطا زهرة ، في الأمن القومي العربي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي .
- 13- محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ط 1 ، 1985 .
- 14- محمد عبدالشفيع ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بيروت ، دار الوحدة ، 1981 .

- 15- عميد محمد عبدالكريم ، الأمن القومي ، القاهرة ، ط 1 ، مطبعة الشعب 1975 .
- 16- فريق أول محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات ، بيروت ، دار الوحدة ، ط 2 ، 1983 .
- 17- د. محمد علي العويني ، الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة مكتب الانجلو المصرية ، ط 2 ، 1981 .

ثانياً : الكتب المترجمة .

1. بن جافي . هـ . وليامز وهارولد كلیم ، اقتصاديات الأمن القومي والأمن المتبادل ، الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية، واشنطن 1964 .
2. هاري يوشي براون وهارولد كلیم ، علم اقتصاد الأمن القومي ، الكلية الصناعية للقوات المسلحة الأمريكية، واشنطن ، ترجمة خاصة ، ط 3 1962 .

ثالثاً : الكتب الأجنبية

- 1- Edward E . Azar and c . In moon (Natiional security in the world center for international development & conflict management , university of maryland , 1988
- 2- see Kenneth twitchett , editor , international security (oxford university dress , London 1971)
- 3- Kenneth N walls . theory of international politics . Adulation Wesley publishing company INC , 1979
- 4- Mos A. jordan and William j . Taylor Jr (American National security) Revised Ed , John Hoopkins university press 1984
- 5- Roberto. Kehanan and Joseph s . Nye (power & inter dependence , little and company boston 8 1977
- 6- Roberts macnamarna ,the essence of security (N – Y 1968)

رابعاً : الدوريات :

1. أثر اريان ، الأمن الإسرائيلي والعملية السلمية ، الرأي العام ، 1997 ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 18 .
2. إحسان الشويكي ، الأمن المائي العربي ، الوحدة ، العدد 76 ، 1991 .
3. أحمد أبراهيم محمود ، الأمن في ظل التسوية ، اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد التسوية السياسية الدولية ، العدد 119 يناير 1995 .
4. الطاهر وعزيز ، الإنسان والمجتمع والثقافة ، الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، عدد 21 يونيو ، 1986 .
5. د. بطرس غالي ، مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، السياسة الدولية ، السنة الواحدة والثلاثون ، العدد 119 ، يناير 1995 .